المؤتمر العالمي لعلماء الشريعة حول الماليّة الإسلاميّة
المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة الماليّة الإسلاميّة: الواقع وآمل المستقبل

كوالالمبور: 29-2013/10/30م/24-1434/12/25هـ

محمد الأمين محمد سيلا *

نظمت الأكاديميّة الشرعيّة للبحوث الإسلاميّة المختصرة بإِسْرَا "ISRA" المؤتمر العالمي الثامن لعلماء الشريعة، في فندق وِسْتين "Westine" كوالالمبور- ماليزيا، وألقى رئيس لجنة تنظيم المؤتمر، الأستاذ الدكتور أكرم لال الدين - بوصفه المدير التنفيذي لإِسْرَا - بكلماته الترحيبية للمشاركين والضيوف.

الجالسات المتوازية

اليوم الأوّل– الثلاثاء الموافق: 2013/10/19م

سلط الأستاذ الدكتور محمد علي القري الضوء بكلماته الرئيسة الأُولى على المواءمة، وذلك بوصفه عضواً لمجلس علماء إِسْرَا. وأدار الدكتور حسن لحساسنة الجلسة الأولى، التي تحدث فيها الدكتور العياشي فداد، والدكتور سعيد بوهراوة، والدكتور يوسف الشبيلي، وعقب عليهم: الدكتور يوسف طلال دلورنزو، والأستاذ الدكتور محمد الرزاق الطبطائي، والدكتورة شمسية بنت محمد، والدكتور عبد الستار القطان.

* طالب الدكتوراه بقسم الفقه وأصوله، بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. البريد الإلكتروني: sylla_mohamed13@yahoo.com

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها الأستاذ الدكتور أشرف هاشم، وتحدث فيها عبد القادر عمور، والدكتور عبد الستار الخويلدي، وعقب على المتحدثين: الدكتور يونس الصوالحي، والأستاذ أحمد فضلان.

اليوم الثاني من المؤتمر–الأربعاء الموافق: 2013/10/30م

ألقى الدكتور محمد داود بكر الكلمة الرئيسة الثانية، عن رؤية البنك المركزي الماليزي، لكونه رئيساً لمجلس علماء إِسْرَا. وتلاها الجلسة الثالثة من المؤتمر التي كان مديرها الأستاذ أحمد فضلان، والمتحدثان فيها الأستاذ الدكتورة انكو ربيعة العدوية، والدكتور عبد الباري مشعل، والمعقبان عليهما: الدكتور صالح صالحي، والدكتور أكرم لاك الدين.

وفي الجلسة الرابعة التي كان رئيسها الدكتور عزمان محمد نور، وتحدث في هذه الجلسة الدكتور سامي السويلم، والدكتور يزن عطيات، وعقب عليهما: الدكتور عبد الستار أبو غدة، والدكتور عزنان حسن، والدكتور إبراهيم ضرير.

وفي الجلسة الخامسة والأخيرة، وهي أصلاً عبارة عن حلقة مناقشة عامة حول موضوع المؤتمر الذي هو المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة الماليّة الإسلاميّة: الواقع وآمل المستقبل، وكان رئيسها الدكتور سعيد بوهراوة، وشارك فيها كل من الأستاذ الدكتور محمد علي القري، والأستاذ الدكتور صالح صالحي، والدكتور عبد الستار أبو غدة، والدكتور نظام يعقوبي، والدكتور محمد داود بكر، والدكتور عبد الرحمن الأطرم، والدكتور يوسف طلال دلورنزو، والدكتور عبد الستار الخويلدي، والدكتور إبراهيم ضرير. حفظهم الله أجمعين.

- **محاور المؤتمر العالمي حول الصناعة المالية الإسلامية:**

الكلمة الرئيسة الأولى: المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية: الإطار العام والتحديات.

المحور الأول: المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية

الإسلامية: الأسس الشرعية والمبادئ النظرية.

والمحور الثاني: رؤية الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية لأسس ومبادئ المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية.

الكلمة الرئيسة الثانية: رؤية البنك المركزي الماليزي لإطار المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية.

والمحور الثالث: تقويم إسهامات المصارف المركزية في المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية.

والمحور الرابع: تقويم إسهامات المؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية في المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية.

والحلقة المناقشة العامة التي دارت بين المشايخ حول المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية: الواقع وآفاق المستقبل.

مرتكزات الجلسات المتوازية الأربعة

ركزت الجلسة الأولى من المؤتمر، على عرض نظرية أولية بخصوص موضوع المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم لصناعة الماليةِ الإسلامية، وذلك لغرض فتح باب التعامل بالقوانين والنظم والمعايير الوضعية، وتوظفيها في المالية الإسلامية، وبيان أهم مظاهر المواءمة في مختلف مبادئ الرقابة والتنظيم للصناعة المالية الإسلامية.

وقد تمّ التركيز على التعريف بالمواءمة لغة واصطلاحاً، وتوضيح ذلك المفهوم عند المتخصصين. ومفهوم المواءمة في قانون البنك المركزي الماليزي. وكما بيَّنَت هذه الجلسة على أن أصول هذه المواءمة كانت موجودة في الشريعة الإسلامية منذ عصر النبي ﷺ وتعامل بها الخلفاء الراشدون. وعلى سبيل المثال: حديث السلم في المعاملات الإسلامية، هذا الحديث يشير إلى جواز إعمال منتجات غير المسلمين للمسلمين بعد إجراء تعديلات شرعية عليها لتوافق مبادئ الشريعة الإسلامية.

وأن المواءمة طُبقت حتى في الإطار السياسي ويُمثل ذلك التطبيق عبد الله ابن المقفع الهندي (106-142هـ)، يجد المتأمل تلك المحاولة في كتابيه: **"كليلة ودمنة" و"رسالة الصحابة"**. وفي الإطار المنهجي توجد المواءمة كذلك، ويمكن أن يُمثل ذلك عند ابن رشد الحفيد رحمه الله (420-490هـ)، في كتابه الشهير **"فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال"**، وحاول توفيق بين الشريعة الإسلاميّة والفلسفة، حيث بَرهن ابن رشد لذلك في بعض مؤلفاته.

وكذلك في العصر المعاصر حاول عبد الرزاق السنهوري (ت 1971هـ)، المواءمة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وذلك في كتابه الشهير: **"الوسيط في القانون المدني"**، حيث اعتبر مشروع الشريعة الإسلامية مع القانون المدني في المرتبة الثالثة.

وأن هناك التحديات الكبرى في تفعيل المواءمة في إطار المؤسسات المالية الإسلامية، منها على سبيل المثال: قلة الكتابات المعمقة والمقنعة في جانب الاقتصاد الإسلامي، وقد يرجع سبب ذلك الضعف إلى قلة الكفاءات المتخصصة التي تجمع التعمق في الاقتصاد، والجانب الشرعي؛ لأنه قد تجد واحداً متعمقاً في الاقتصاد، وبضاعته في الجانب الشرعي ضئيلة.

ومنها: ضعف الإدارة السياسية الحاضنة للمالية الإسلامية في تلك الدول، وهذا الضعف يرجع إلى أحد الأمرين: إما أن تكون تلك المؤسسات المالية الإسلامية مكرهة في طاعة نظام دولتها؛ لأن الدولة قد تفرض بعض الأحكام بناء على رغبة شعوبها. وإما أن تكون المؤسسات المالية الإسلامية غير مستوعبة لجميع جوانب المالية الإسلامية، من حيث تحقيق جدواها الاقتصادية، أو الاجتماعية.

ومنها: تشتت الجهود المؤسسة المالية الإسلامية في وضع المعايير الشرعية، مثلاً قد يجد إنسان للمجمع الفقهي الإسلامي التابع للمؤتمر الإسلامي معياراً خاصاً، وكذلك المجمع الفقهي الدولي التابع لرابطة العالم الإسلامي معياراً خاصاً به، وكذلك مجلس

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً خاصاً به، وهكذا.

وعُرضت كذلك في هذه الجلسة منهجيات المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة، وتُمثل هذه المنهجيات، مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومنهج مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومنهجية لجنة المواءمة الماليزية.

كما بيّنت الجلسة بعض المعوقات في تطبيق المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية؛ لأن مادة مبادئ الرقابة والتنظيم في الدراسات الاقتصادية الإسلامية ضعيفة، ومن الجانب الآخر ضعف الجانب النظري بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وذلك يعيق تطبيق المواءمة بين الشريعة الإسلاميّة والقانون الوضعي في الصناعة المالية في المؤسسات المالية. وتضطر المؤسسات المالية الإسلامية قبول التحاكم عند النزاع إلى قوانين وضعية، والمعروف أنهم يحكمون بالربا، وفي رفضها ضرر جسيم لا يحمد عقباه، وفي قبول التحاكم الوقوع في محظور شرعي.

هناك أيضاً صعوبة المواءمة في بعض الأحايين بين الضوابط الشرعية والمبادئ الرقابية في نوع الملكية؛ لأن كثيراً من القوانين تفرق بين الملكية النفعية، والملكية القانونية، وكذلك في الشريعة الإسلامية. كما يواجه المؤسسات المالية الإسلامية بعض المشاكل في المواءمة بين الضوابط الشرعية والمبادئ الرقابية في آثار العقد؛ لأن نظر القانون إلى العقد وآثاره يختلف تماماً عن نظر الشريعة الإسلامية إلى العقد وآثاره. وعلى سبيل المثال في الودائع الاستثمارية التي على أساس المضاربة، ففي حالة الخسارة للتك الودائع يلزم البنك المركزي البنك الإسلامي بضمانها، مع أن العقد على خلاف ذلك الضمان؛ لأن في حالة الخسارة يكون النقص على رب المال، والعامل يخسر جهده، ما لم يتعد العامل، أو يقصر، أو يخالف شروط العقد.

وصعوبة المواءمة أيضاً بين الضوابط الشرعية والمبادئ الرقابية عند المخاطر؛ لأن القانونيين يبنون عقودهم على الضمان، فالمقترض مثلاً يضمن رأس المال وفوائده، والربح في الشريعة الإسلامية مرتبط بالمخاطر الملكية للمال-الذي هو الربح المتوقع أو الخسارة المحتملة.

وركّزت الجلسة المتوازية الثانية على رؤية الهيئات الداعمة للصناعة الماليّة الإسلاميّة، والمقدم الأول في هذه الجلسة اعتبر عبد الرزاق السنهوري مدخلاً ومفتاحاً للمواءمة، والاستفادة من مواءمته في المالية الإسلامية، وبيَّن الشروط الثلاثة للمواءمة عند السنهوري، وتفعيل هذه المواءمة السنهورية في بعض القضايا القانونية، كتعريف السنهوري للعقد وهو تعريف يعترف به القانونيون والشرعيون وهو قول: "هو توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني سواء كان ذلك الأثر هو إنشاء التزام أو نقله أو إنهائه".[1] وأن السنهوري لم يتقيّد بمذهب شرعي معين، وإنما حثَّ إلى إنشاء معهد خاص لدراسة الفقه وتدريسه، وغرضه الأسمى – السنهوري - من وراء هذا كله أن تكون هناك الدراسة المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

كما أن الجلسة الثانية ركّزت على المؤسسات الماليّة الإسلاميّة، وتفصيل القول في هيئات المحاسبة والمراجعة، وضبط كيفية الترشيح في عضوية الهيئات الشريعة، وبيان وضع أصحاب حسابات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، وشرح بعض المعايير الشرعية المتعلقة بالتحكيم عند النزاع.

وبينما بدأت الجلسة الثالثة من المؤتمر على تقويم إسهامات المصارف المركزية في المواءمة الشرعية والرقابة والتنظيم، وركزت على البنك المركزي الماليزي، وتناولت كثيراً من النقاط المهمة من إيجابيات البنك المركزي الماليزي، كتعديل بعض البنود حتى تتوافق الشريعة الإسلامية السمحاء في المعاملات المالية الإسلامية، وبالمقابل توجد هناك بعض السلبيات كوجود بعض التناقضات بين الشريعة الإسلامية والقانون المطبق في البنك المركزي الماليزي.

ثم واصلت الجلسة سيرها في عرض إسهامات المصارف المركزية في المواءمة، من دور المعايير المهنية في المصارف المركزية، ابتداءاً من المعايير الشرعية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أيوفي "AAOIFI" أن هناك فجوة نقص أو ضعف المعايير بين هيئة

[1] السنهوري، نظرية العقد، ص80، وما بعدها.

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في الأداء المعياري المطلوب، وقد ورت أشكال تلك فجوة النقص عند تقديم الورقة، وتقييم تجارب بعض الدول في المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم، مبتدئاً من تجارب دولة الكويت، واعتبارها من أحسن التجارب في المواءمة، وكذلك تجربة سورية، وماليزيا، ومختتماً بتقييم تجربة السودان في تطبيق المواءمة بين الضوابط الشرعية والمبادئ الرقابية.

اختصت الجلسة الرابعة بتقييم إسهامات المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في المواءمة، وذلك من ذكر أبرز المؤسسات الداعمة في العالم العربي والإسلامي، وتقييم تلك المؤسسات المالية الإسلامية، وبيان دورها في تحقيق مقصد **المواءمة بين الأحكام الشرعية والرقابة والتنظيم.** وأن المؤسسات المالية الإسلامية تطورت وتوسعت حتى بلغت حوالي 300 مؤسسة مالية إسلامية، وقد يُقدر حصة كل مؤسسة مالية حوالي 300 **مليار دولاري أمريكي.** وأن البنك الإسلامي للتنمية بجدة يُعد من أقدم تلك المؤسسات المالية الإسلامية تأسيساً (1976م)، **وتليها هيئة المحاسبة والمراجعة** للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، التي أُنشئت في عام (1990م)، ثم المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين الذي أُنشأ في عام (2001م)، وأما مجلس الخدمات المالية الإسلامية في البحرين، ومركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين، فتم إنشاؤها في (2002م)، ثم الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في البحرين، التي تم إعلان عن أعمالها التخصصية في أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2004م.

وفي نهاية برنامج المؤتمر العالمي اجتمع ثلة من المشايخ لمناقشة تحديد عناصر تعريف المواءمة، لكن لم يحصل اتفاق في الساحة نفسها على تعريف موحّد فيما بينهم، كذلك لم يتفقوا على توصيات أو مقترحات المؤتمر. وفي الختام تقدم الدكتور أكرم لال الدين بجزيل شكره وتوقيره للمشايخ، والمقدمين، والحضور دوليين، ومحليين، ولجنة التنظيم من إسْرَا، أصالة عن نفسه ونيابة عن موظفي إسْرا.